

اتجاهات الرغبة للوضع القلق



جاسم مراد

هلنكي

يخطئ من يتصور ، ان العراق فقد وطنيته وقدرته على الدفاع عن كيانه السياسي والجغرافي ، لقد لعبت دورا مهما المحاصصات السياسية والمذهبية والعرقية في اضعاف العراق ، وحرف وجهته من الوطنية الجامعة الى الفئوية والطائفية في ادارة السلطة ، لكنها لم تتمكن من حرف التوجه الشعبي العام عن الانتماء للوطن ضمن حدوده المعروفة ، ولا عن فعالية فئاليته المتنوعة عبر التاريخ كقوة ثرية في الابداع الانساني والثقافي ، فقد حاولت سلطات متعددة على جعل الاختلاف بين تلك المكونات ، عناصر تناقض ، بغية تحقيق اهداف السطرة والاذلال ، لكنها فشلت ، وظل الصراع بين تلك السلطات والحركة الجماهيرية وقواها الوطنية والعروبية التقدمية . ففي الوقت الذي كانت فيه تلك السلطات تخوض معارك دموية ضد الشعب الكردي ، وعمليات تصفية سياسية وجسدية ضد القوى الوطنية والعروبية التقدمية ، كانت تلك القوى تتضامن مع الشعب الكردي ، وكذلك القيادات الوطنية والتقدمية الكردية ، تجتمع مع تلك القوى وتؤكد تضامنها معها ، والنضال المشترك من اجل عراق وطني ديمقراطي ، مع احترام خصوصية وحقوق الشعب الكردي في اطار عراق موحد جامع لكل الشعب العراقي .

سلطة الطوائف

في الوضع الراهن ، وبعد سلطة الطوائف والعرقيات ، عملت العديد من الاطراف ، على جعل العراق بلا هوية وطنية ، ولا منتهج سياسي جامع ، ولا توكيدات على المواطنة ، واصبح اللون الرمادي هو حاكمية التصرف للعديد من القيادات والكيانات الحاكمة ، كذلك صار الانتماء العروبي وصمة عار لدعاته ، أو على اقل تقدير متهمون بالنظام السابق ، وهم الأكثر تضرراً منه ، وهم الذين لحقت بهم من ذلك النظام عمليات تصفية مبرمجة ، يشهد على ذلك الرئيس جلال الطالباي ورفاقه ، لكن الامر كان كذلك ، بغية ان تستغرد هذه الكيانات بتحقيق مشروعها الخاصي الطائفي العرقي .

الآن وبعد تكريس تلك السياسات ، وظهر طبقات مستفيدة بشكل اكيد من سلطة الطوائف والعرقيات ، لها اسنان كاسنان منقش الصفوف ، في كل القوى الحاكمة حاليا ، في كردستان العراق ، كما هو في المناطق الوسطى والجنوبية ، ومثله في المناطق الغربية ، ويسمح لنا القارئ الكريم عدم تبصيرها بمسمايتها المذهبية لكوننا نتقن من تلك التوصيفات ، وان تكريسها هو هدف الطائفيين والعرقين الساعين لشردمة الوطن .

ليس جديدا مشاريع التقسيم للعراق أولاً ، وللعديد من دول المنطقة ثانياً ، ولكن النظام العراقي حاليا ، وطبيعة القوى الحاكمة له ، مهينة اديولوجيا ونفسيا وتطبقا للسعي لتحقيق هذا المشروع ، فان قيام السيد مسعود البارزاني باعلان الانفصال عن العراق ، فلكونه أكثر وضوحا من غيره في تنفيذ ذلك المشروع الذي قاده امريكا منذ فترة وعملت على تحقيقه اسرائيل منذ زمن طويل ، وليس لكون مسعود بارزاني أكثر اخلاصا للكردي في تحقيق مشروعه في دولة كردية في شمال العراق ولا هو ديمقراطي يريد من تلك الدوله ان تحقق الحرية للشعب الكردي ، ونعتقد سنوات حكمه لكردستان وعلاقاته مع الشعب والقوى السياسية الكردية واضحة لاحتجاج الى تفصيل ، ولكن الامر يتعلق في اختصار هذا المشروع الدولي الاسرائيلي ، سيما بعد قرب انهيار مشروع مايسمى بالدولة الاسلامية ، داعش في كل من العراق وسوريا .

تجمعات سياسية

ثمة اتجاهات الرغبة للعديد من القوى والتجمعات السياسية في حكم السلطة العراقية بتحقيق انفضالات جغرافية ومناطقية على اساس تجمعاتها المذهبية ، وان الرغبة تشجعها بضعف السلطة العراقية ، وهذا الضعف مقصود من كل القوى الحاكمة ، لان اي موقف جري ، من اي شريك من المجموع الحاكم يواجه بحملة تشهير وحصار ، ولعل المتابعين للوضع العراقي يدركون المطالبات بالكيانات المنفصلة عن جسم الدولة بزعم بان الدستور (الاشكالية) يحق لهم ذلك .

نحن نعتقد مادام الوضع العراقي القلق ، واتجاهات الرغبة للعديد من الاطراف الحاكمة وتلك التي تستعد لاخذ دورها ، قائم على تحقيق كيانات انفصالية ، فان الامور ستأخذ هذا الاتجاه ، المهم الان ان يبدأ البارزاني بانجاز مشروعه الانفصالي الان او بعد غد ، فان الاطراف الأخرى ستلتحق به ، وهناك من الكتاب والسياسيين العرب من يشجع ذلك ويهيبه النفوس لمستقبل الانفصالات .

دول عاجزة

الدولة التي تضع بضاعتها في سلة الدول هي بالضرورة دولة عاجزة ، والسلطة التي تعتمد على الطوائف لاستمراريتها ، هي بالتأكيد سلطة مفككة ، المخرج بسلطة وطنية جامعة ، وبقيادة قوية شجاعة ، وبمخارج حقيقي اللازمة القائمة عبر مصالحة وطنية حقيقية ، وبناتما واضع للمواطنة العراقية ، وبمشاريع بنوية وتربوية وثقافية لائس فيها ، وبمعالجات واعية تشترك فيها كل القوى الاكاديمية والتربوية والاعلامية والسياسية والدينية مختلف الازمات التي استغلها الارباب . وبغض النظر حصل الانفصال الان او بعد حين لكردستان العراق ، فان اشكالية السلطة الحاصصية ستفرخ انفصالات أخرى .

مهام ومسؤوليات تنتظر البرلمان والحكومة

بعد الاحتلال لآبد ان تظهر والبرامج والمشاريع ترتبط باستقرار هذه العوامل التي لا يمكن تحقيقها إلا بتغليب منطلق الدولة وتطبيق الأنظمة والقوانين واحترامها من قبل الجميع وفي مقدمتهم المعنئين بادارة العملية السياسية والدولة وقادة الكتل وأحزابهم إن كل ما تقدم يرتبط هو الآخر بإدارة العملية السياسية الناجحة وبالشكل الذي لا يخترق ويتجاوز على الأنظمة والقوانين ويقفز على حقائقه ويلتف عليه ثم يعكس سلبا على العملية السياسية ويخلط أوراقيها بل المطلوب إظهارها بشكل ايجابي واضح وناجح في المرحلة التي تعقب الانتخابات القادمة وكل هذا يستند و يعتمد على المسار الناضج والصحيح للممارسة الديمقراطية البرلمانية الدستورية بعد ان جربنا هذا انجازات بامس الحاجة إلى خلق أجواء و مناخات ايجابية داخل قبة البرلمان لإنتاج رؤى مشتركة ناضجة تعتمد أساليب وسياقات اصول الديمقراطية البرلمانية في معالجة الخلافات والتباينات بشرط ان تكون حلولها ضمن الشرعية الدستورية لان حل الازمات والخلافات من داخل قبة البرلمان هو النهج والاداء الصحيح والمطلوب الذي يجب تعقبه وتنشيطه والتمسك به وعدم العودة لتتوافقات والمحاصصات الغير دستورية وإحصاف الحلول التي تنتج وتحقق لنا الازمات بسبب تعززنا على الديمقراطية التوافقية التي اضعفت دور البرلمان والدولة برمتها ان هذه التدايعات والاحداث التي مر بها العراقيين و عليهم ان يساوتها امامهم مستحضرين اسماؤها ليصبحوا أمام مسؤولياتهم التاريخية والوطنية والأخلاقية في اختيارهم لأعضاء برلمانهم القادم وحكومتهم الجديدة من اجل تحقيق أهدافهم وطموحاتهم واهدات الإصلاح والتغيير المطلوب في بناء عراقهم الجديد ودولتهم الحديثة.

المشترك لنحقق لهم ما يحتاجونه في حياتهم المعيشية والخدمية والتنموية .. كل ما تقدم هي مهام ومسؤوليات تنتظر البرلمان والحكومة القادمة وكلها مهام وطنية وإنسانيه كثير كبيرة وجسيمة لرفع الحثيات عن المواطنين وهذا يتطلب تنفيذ الاستحقاقات الانتخابية الوطنية وفق المشروع للمواطنين و مع كل الأسف يظهر من خلال الانتخابات والممارسات الديمقراطية للأعوام والدورات الانتخابية الماضية إن الكثير من هذه الاستحقاقات والمطالب المشروعة للمواطنين فاقت قدرات الدولة ولم تتمكن من هذه تحقيقها لظروف واسباب معروفة في مقدمتها المحاصصه والتوافقات الغير دستورية وهي إخفاقات الناضج والصحيح للممارسة الديمقراطية البرلمانية الدستورية بعد ان جربنا هذا انجازات بامس الحاجة إلى خلق أجواء و مناخات ايجابية وادوار وطنية حقيقية شجاعة وقرارات حاسمة حازمة للقادة والسياسيين الذين يتحدون ويتعهدون بمحاربة الفساد ومحاسبة الفاسدين قرارات تتقنن بمشاركةهم وبرامجهم الانتخابية التي بدأوا يطرحونها ويعلنوا عنها ويبنروا بها في وقت مبكر جدا ولا نعرف هل سوف تلحس كل هذه الاعلانات والشعارات الانتخابية ونسيح وتبخر بعد انتهاء الانتخابات كما يفعلوا في كل مره .

امنية عراقية

و آمنيات العراقيين ان يصدق المرشحون معهم بعد فوزه في الانتخابات و لا يخذلوا ناخبهم وشعبهم في تلبية طموحاتهم وتحقيق رغباته لى على ارض الواقع الاوار الوطنية الرصينة للفائزين في الانتخابات القادمة وهم بامس الحاجة للمشاريع التنموية التي تحد من البطالة والفقر وتقبلور مردوداتها الايجابية الايجابية الملموسة على جميع شرائح المجتمع والعمل على تحقيق الاستقرار الوطني بجميع اوجهه السياسية والأمنية

طالب قاسم أشمري

بغداد



تحتاج اوضاعنا الوطنية والسياسية والاجتماعية والتداعيات التي نمر بها إلى وقفة تأمل جادة موضوعية تعتمد فيها الرؤى الواسعة والموضوعية العميقة لإدراك ومعرفة وتشخيص ما يحيط بنا من ازمات لان الازمات والتحديات التي نواجهها متنوعة ومختلفة الأوجه منها داخلية وأخرى خارجية وهي بحاجة الى تفرير وفرض لننتم من حصرها والسيطرة عليها و وضع الحلول لها ومعالجتها بتأن ومنهجية وفي مقدمة هذه الازمات والمخاطر الدوره الانتخابية لمكافحة الخلايا الإرهابية النائمة بعد هزيمة داعش الإرهابي وهروبه وانكساره في الميدان بعني فوق الأرض وزنوله تحتها والقدرة على حماية حدودنا الوطنية مع جوارنا الإقليمي أضف لذلك الحرب على الفساد الإداري والمالي والضعف في مفاصل التربية والتعليم ، والعناية والاهتمام بمؤسسات وبرامج ومنهج الطفولة والمرأة والبناء والأعمار وإستثمار ومكافحة البطالة والفقر والتفاوت الطبقي وتردي الخدمات وضعف وضموير وانحسار الطبقة الوسطى في المجتمع العراقي هذه الطبقة صاحبة الدور الوطني الريادي التي تتميز بدورها في بلورة الآداب والثقافة والفنون ونشر الوعي بين المواطنين وإبني المواقف الوطنية والمشاركة في بناء الدولة والمجتمع وقيادة الانتفاضات والاحتجاج والاهتمام ببناء مؤسساتنا الدبلوماسية وسياساتنا الخارجية وتوحيد مساراتها وخطابها

ويعد كل هذه الانتصارات لابد من ظهور أسس وثوابه وقواعد بناء الدولة العراقية المدنية الحقيقية عن طريق العمل الوطني الديمقراطي الحديث للكتل السياسية واحزابها وقيادتها الوطنية التي يقع عليها واجب التضامن وتضافر الجهود لدعم الدولة ومعاذتها في

العلاقة بين المركز والإقليم

فرض للسيادة وإقرار بهيبة الدولة

شخصيات من الحكومة الاقتصادية يحضر جميع النقاشات التي ستجري مع مسؤولي الاقليم . الوزير البلجيكي فاندوبت يلغي زيارته للعراق وليس هذا فقط . فحبس ممثل اقليم كردستان في الاتحدا الاوربي .دولار أجكي ان الحكومة البلجيكية قامت باستدعاء السفير العراقي لديها السيد جواد الهنداوي لتوضيح الأمر ؟ .

اجراء مستفز

ان ما قامت به الحكومة البلجيكية من اجراء باستدعائها لسفير العراق اقل مستفز وهنا فلابد من ان يقابل بالمثل وتقوم الحكومة العراقية باستدعاء السفير البلجيكي لديها وتوض له وجهة النظر العراقية من كون العراق بلد ذات سيادة وان الاقليم اليوم معاد الاقليم بالاسم وعليهم التعاون والتنسيق فقط من خلال الحكومة العراقية فالبلد هو العراق وان الاقليم هو ارض عراقية وليس مقاطعة تابعة لبروكسل . ولنتساءل ما اقدمت بلجيكا على هذا العمل ؟ .. الجواب كان من المفترض ان تكون المخابرات العراقية محيطه به . فهل تعلم اجهرتنا المخابراتية بدعوية العلاقات التي تربط الاقليم مع دول الاتحاد الاوربي والاقليم مع بقية دول العالم ؟ هل تعلم حكومتنا الموقرة بحجم اللويات الكوردية في الخارج ومقدار الاستثمارات الكوردية هناك ؟ من اين لحكومة اربيل تلك الاموال .وهي اموال من

من قبل حكومة العراق واهمها اعادة هيكلية تشكيل تلك القنصليات على اساس يحفظ وحدة العراق وقراراته السيادة .فما تقوم به تلك القنصليات من مهام لم يعد خاف على العام والخاص المتعلم والجاهل " .ان اسرائيل استطاعت من اختراق تلك القنصليات ، فكانت ان جعلت منها مطابخ مخابراتية تحاك بها المؤامرات وترسم فيها الخطط والاستراتيجيات في ادارة ازمات الشرق الاوسط " .وهي ايضا بذات الوقت شكلت لوبيات سياسية تقوم بالتأثير على قرارات الدول التي تعمل فيها فهي لاتعمل لصالح العراق كدولة بل لصالح الكردي في حلم تاسيس دولتهم المشوهة . انه لتصرف حكيم ذلك الذي اقدمت عليه الحكومة العراقية بلجعتها وزير الدفاع العراقية البلجيكي السيد سيفن فاندوبت من زيارة اربيل ، وعليها بعد اليوم من منع اي مسؤول اممي او دولي يقوم بزيارة الاقليم مالم توافق عليه بغداد وان تستوضح منه اسباب الزيارة وترسل معه

حيدر صبي

بغداد



متى يستوعب مسؤولو اقليم الشمال العراقي فكرة كونهم موظفين يخدمون شعبهم تابعين لحكومة المركز ؟ فالشمال العراقي بـ " قومياته المختلطة -مناطق كردستان تضم بالاضافة للمكون الكوردي عربا وتركامنا صابئة .وهي ارض آشورية السوس يقول ميران الكوردي عمر ميران الحاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة السوربون عام 1952 والمتخصص في تاريخ شعوب الشرق الاوسط ، واستاذ التاريخ في جامعات مختلفة .

وحسب مقال للسيد خالد الجاف (ان الشعب الكردي كله شعب بسيط وبدائي في كل مافي الكلمة من معنى حقيقي ... الى ان يقول " لو اردنا ان نعمل بحثا تاريخيا علميا عن تاريخ وحصارة الشعب الكردي ، لما طلبت ذلك اكثر من بعض صفحات . ويسترسل . هذا ليس عيبا او انتقاصا من شعبنا الكردي ولكنه حال كل الشعوب البسيطة في منطقتنا المعروفة حاليا بالشرق الاوسط) . ان فلا هناك من اثر تاريخي للشعب الكوردي ولا